



AL- Rafidain University

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم

Available online at: <https://www.jrucs.iq>

JRUCS

Journal of AL-Rafidain
University College
for Sciences

التغير في السياسات المحاسبية وأثره على تكلفة رأس المال: دراسة تحليلية في سوق الأوراق المالية

د. سنده والي	سجاد عامر ذياب
sonda.weli@fsegs.usf.tn	acc.sjjad86@gmail.com
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، صفاقس، تونس	

المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان التغير في السياسات المحاسبية وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات العراقية، وتسعى الى استعراض موضوع مهم وهو التغير في السياسات المحاسبية حيث تبين مدخل مفاهيمي في السياسات المحاسبية وكيفية تأثيرها على التقارير المالية المعدة من قبل الشركات وكلفة رأس المال، والعلاقة الارتباطية والاثر بين التغير في السياسات المحاسبية وكلفة رأس المال. وقد تم اختيار سوق العراق للأوراق المالية كعينة، حيث ان هذا السوق يمتلك آلية لعرض الشركات من جميع القطاعات حيث تم اخذ جميع القطاعات العاملة في السوق وبواقع 32 شركة مدرجة فيه من سبعة قطاعات. وقد تمثلت حدود الدراسة الزمانية بالتقارير المالية للشركات عينة الدراسة للسنوات المالية (2015-2020). وبحدود مكانية في سوق العراق للأوراق المالية. وبعد الخوض في جوانب الدراسة العملية والنظرية تم التوصل الى وجود علاقة تأثير سلبية ذات دلالة معنوية بين التغير في السياسات المحاسبية وكلفة رأس المال إذ ان زيادة التغير في السياسات يقلص من تكلفة رأس المال.

وتوصي الدراسة القائمين على انشاء وتطوير سوق الأوراق المالية والجهات الاكاديمية والمهنية ذات العلاقة بدراسة المتطلب المحاسبي لذلك السوق بشكل عام ومنه مستوى الإفصاح بشكل خاص والعمل على تحقيق ذلك، اذ لاحظ الباحث ان معظم الدراسات والندوات التي خصصت ونظمت لاقامة وانشاء سوق الأوراق المالية قد ركزت على المتطلبات التنظيمية والتشريعية والقانونية للسوق واغفلت المتطلب المحاسبي له. وإصدار معايير محلية تدعم وتعزز من دور الشفافية في الإفصاح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2024/9/17

تاريخ قبول البحث: 2024/9/28

تاريخ رفع البحث على الموقع:

2025/12/31

الكلمات المفتاحية:

السياسات المحاسبية، سوق الأوراق المالية، تكلفة رأس المال

للمراسلة:

سجاد عامر ذياب

acc.sjjad86@gmail.comDOI: <https://doi.org/10.55562/jrucs.v58i1.2>

1. المقدمة

تلعب اسواق اوراق المالية دوراً رئيساً في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع وذلك من خلال تحويل المدخرات إلى إستثمارات فعالة تُسهم في توليد دخول للأفراد ورفع الناتج القومي للمجتمع كله، ولا يمكن لهذه الأسواق أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا الامر لا يتحقق إلا من خلال وجود إفصاح محاسبي مقدم من الشركات المدرجة في ذلك السوق الأمر الذي يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين، ويعد أساساً لنجاح السوق. ولا يمكن النظر إلى الإفصاح المحاسبي بدون اعتباره ظاهرة تتأثر بالعديد من الظروف ومنها الظروف الاقتصادية والظروف القانونية وغيرها من العوامل التي من ابرزها السياسات المحاسبية، اذ تعد السياسات المحاسبية بانها مجموعة من المبادئ والأسس والعادات والقواعد والممارسات المحددة التي يتم تطبيقها من قبل الشركات عند إعداد وتقديم البيانات المالية) ربا،(390: 2016) ويستلزم تطبيق السياسات المحاسبية الاستمرارية في تطبيق السياسة حيث أن عمليات التغير في السياسات المحاسبية من العمليات غير المرغوب بها في كثير من الشركات حيث تؤدي الى انتاج قوائم مالية غير عادلة تهدف الى خدمة ادارة الشركات.

ويرى (المليجي، 2006) أن مفهوم الإفصاح المحاسبي قد اختلف من مرحلة إلى أخرى وفق المراحل التي مر بها الفكر المحاسبي، إذ يتضمن كل مفهوم الكيفية التي يمكن للوحدات المحاسبية أن تتبعها لبناء إفصاح محاسبي يتوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية ويلبي احتياجات الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال ومستخدمي القوائم والتقارير المالية. كما بين أن شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية قد يختلف جوهرياً باختلاف مفهوم الإفصاح المطبق، إذ إن القوائم والتقارير المالية التي تعد وفقاً لمفهوم الإفصاح الكافي من شأنها أن تختلف عن القوائم والتقارير المعدة طبقاً لمفهوم الإفصاح العادل، عن القوائم والتقارير المعدة وفقاً لمفهوم الإفصاح الشامل. ويذكر (Belkaoui, 2004) أن هناك إجماعاً في أدبيات المحاسبة على أن الإفصاح عن البيانات المحاسبية يجب أن يكون شاملاً (Full Disclosure) وعادلاً (Fair Disclosure) وكافياً (Adequate Disclosure) وقد قدم توضيحاً لهذه المفاهيم يتمثل في أن الإفصاح الكافي يجب أن يتضمن الحد الأدنى من المعلومات بحيث تكون القوائم المالية غير مضللة. وينطوي الإفصاح العادل على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما الإفصاح الشامل يستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أية معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي. ويخلص نفس الكاتب إلى القول بأنه يمكن النظر إلى العدالة كهدف أساسي يجب التركيز عليه في مواجهة الكفاية والشمول. وقد انتقد (Hendriksen, 2005) الإفصاح الشامل مع أنه يشير بأنه أكثر المفاهيم شيوعاً فيذكر أنه "قد ينطوي على عرض معلومات غير ضرورية وهذه قد تخفي معلومات جوهرية مما يؤدي إلى صعوبة عملية تفسير المعلومات، ومن ثم تعيق عملية اتخاذ القرارات". وقد انتهى هذا الأخير إلى إضافة خاصية جديدة للإفصاح هي المناسبة (Appropriate) حيث أشار بأن الإفصاح المناسب هو الذي يوفر المعلومات الجوهرية بحيث تكون كافية وعادلة وشاملة، إضافة إلى قوله "بأنه لا يوجد تباين حقيقي بين المفاهيم الثلاثة إذا ما تم استخدامها في سياقها الصحيح". (Verrecchia, 2001)

ومع تطور السوق العالمية، أصبح الإفصاح عن المعلومات جزءاً مهماً من مفهوم الشفافية في حوكمة الشركات. أحد تطبيقات شفافية الشركات هو من خلال أنظمة التقارير. في الوقت الحاضر، إذ تحولت أنظمة إعداد التقارير في الشركات نحو شمولية أكبر، حيث قدمت المعلومات المالية وغير المالية. وتضيف المعلومات غير المالية قيمة إلى جودة المعلومات التي يحتاجها المستثمرون وأصحاب المصلحة، فيما يتعلق بقدرة الشركة على إدارة مواردها (Weli & Betseda, 2021) (237) وهناك العديد من الدوافع التي يمكن أن تحفز مديري الشركات على المشاركة في قرارات الإفصاح أحدها هو الحاجة إلى زيادة رأس المال بأدنى تكلفة ممكنة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الشفافية وتقليل عدم تناسق المعلومات بين إدارة الشركة والمشاركين في السوق. وقد تساعد الإفصاحات الإضافية المدرجة على جذب مساهمين جدد، ومن ثم تمكن الشركات من الحفاظ على طلب قوي على الأسهم ذات السوق والسيولة، كما أن مديري الشركات متأثرون لإصدار المزيد من المعلومات لمستخدمي تقاريرهم السنوية. لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالسؤال الآتي هل توجد علاقة ارتباط أو تأثير بين التغير في السياسات المحاسبية وكلفة رأس المال؟

نظراً لأهمية الموضوع وما تعانيه بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من قصور في الإفصاح الوارد في تقاريرها المالية عن مدى قدرة الإفصاح في بيان مستوى التغيرات في السياسات المحاسبية وتقديم تلك المعلومات في تقارير إضافية ملحقاً بالقوائم المالية الأساسية للشركة من أجل توضيح الصورة للمستخدمين في مدى مصداقية الشركات في إصلاح الأوضاع المالية باستمرار وانعكاساً لنجاحها في سياسة معينة عند ثباتها على واحدة. وقدرة التغير في السياسات المحاسبية على كل من قيمة الشركات والتغير في السياسات المحاسبية، أي أن الدراسة تبحث في قياس العلاقة الارتباطية والاثار بين التغير في السياسات المحاسبية وتكلفة رأس المال، ونتيجة لذلك فقد قسم هذا البحث إلى ثلاث فقرات عرضت الفقرة الأولى الإطار النظري والدراسات السابقة، وبينت الثانية منهجية الدراسة، وعرضت الفقرة الثالثة النتائج والتوصيات.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1. النظريات المفسرة للسياسات المحاسبية في توزيع الأرباح

1) نظرية عدم ملائمة التوزيعات

من أولى النظريات المفسرة لأثر سياسات توزيع الأرباح هي نظرية (M&M) التي قدمها كل من (Miller & Modigliani) في عام 1961، والتي تنص على أن سياسة التوزيع ليس لها أي تأثير على سعر اسهم الشركة أو تكلفة رأس مالها، وقد وضع (M&M) هذه النظرية في إطار مجموعة صارمة من الافتراضات وهي بأنه لا تكون هناك ضرائب على التوزيعات، وألا تترتب تكاليف على صفقات بيع وشراء الأسهم، وأن يمتلك الجميع نفس المعلومات عن الأرباح المستقبلية للشركة، وأن يتصرف المستثمرون بالرشد، وبموجب تلك الافتراضات، فقد اثبتوا أن قيمة الشركة تتحدد في ضوء قدرتها الأساسية على تحقيق الأرباح ومخاطر الأعمال المحيطة بها، بعبارة أخرى، أن قيمة الشركة تعتمد فقط على الدخل الذي تحقق بواسطة أصولها وليس على آلية تقسيم الدخل بين التوزيعات والأرباح المحتجزة (Brigham & Houston, 2009: 458)، والمنطق وفق وجهة نظر (M&M) أنه كلما زادت فاعلية قرارات الاستثمار كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي على القيمة السوقية للشركة وبالتالي القيمة السوقية للسهم الواحد (الزبيدي، 2008: 643).

2) نظرية عصفور في اليد (نظرية جوردن)

وقدمت هذه النظرية من قبل كل من (Gordon & Lintner) في عام 1963، وأكدت على أن التوزيعات هي ذات صلة بقيمة الشركة، وأن أساس هذه النظرية هو أن أي زيادة في التوزيعات تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة في قيمة الشركة، أي أن التوزيعات النقدية في يد المستثمر أفضل من الأرباح الرأسمالية غير المؤكد حصولهم عليها، وأن زيادة التوزيعات الحالية يتم

تخفيض عدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تنخفض تكلفة رأس المال وتزداد قيمة اسهم الشركة (Abu Khalaf, 2012: 23).

ويتفق (Gordon) مع (M&M) في عدم تأثير سياسة توزيع الأرباح في القيمة السوقية للسهم في حالة واحدة فقط وهي عندما يتساوى معدل العائد المطلوب على الاستثمار مع معدل العائد المتوقع على الاستثمار (حمدان، 2014: 64)

(3) نظرية التفضيل الضريبي

تحاول هذه النظرية والتي تبنها كل من ((Litzenperger & Ramaswamy عام 1979 توضيح أثر الضريبة على تفضيل المستثمر، وهي ترفض افتراض (M&M) بأن الضريبة على التوزيعات لا تختلف عن الضريبة على الأرباح الرأسمالية، ولكن في الواقع العملي فإن الضرائب لها تأثير كبير على سياسة التوزيع وقيمة الشركة، فغالباً ما تختلف ضريبة التوزيعات عن ضريبة الأرباح الرأسمالية، ولأن معظم المستثمرين مهتمون بالعائد بعد الضريبة فإن الضريبة تؤثر على رغبتهم بالتوزيعات، وفي ظل سعي المدراء لتعظيم ثروة حملة الاسهم (قيمة الشركة) فإنهم يستجيبون لمثل هذا التفضيل الضريبي عن طريق زيادة نسبة احتجاز الأرباح، وتشير هذه النظرية الى ان انخفاض التوزيعات تقلل من تكلفة رأس المال وتزيد من سعر السهم وبالتالي زيادة قيمة الشركة على افتراض ان التوزيعات تخضع لمعدل ضريبة اعلى من معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية، فضلاً عن ذلك فإن الضرائب على التوزيعات تفرض فوراً اما الضرائب على الأرباح الرأسمالية يتم تأجيلها لحين بيع الاسهم (Nnadi، 2010: 47).

(4) نظرية الاشارة (أثر محتوى المعلومات)

وفق هذه النظرية، ان الشركة تضمن ان اي زيادة في التوزيعات تكون مرتبطة مع زيادة لاحقة ومؤكدة في مستوى التدفق النقدي المستقبلي، وحملة الاسهم في مثل هذه الشركة سيوظفون نظرية القيمة الحالية، مع الاخذ بنظر الاعتبار مصداقية الشركة لقياس احتمالية ان التدفقات النقدية المستقبلية ستوافق فعلاً مع الزيادة الحالية في التوزيعات، ويمكن للشركة الحفاظ على مستوى جيد من المصداقية من خلال السعي الى تجنب التغيرات المفاجئة في توزيعاتها، اي ان التوزيعات هنا هي بمثابة اشارة الى الاسواق المالية عن توقعات الإدارة بان الشركة قادرة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية، وعملياً هذه الشركات عادة لا ترغب بتخفيض توزيعاتها لان ذلك سيؤدي الى عواقب سيئة على سعر السهم وغضب محتمل للمستثمرين (Abu Khalaf, 2012: 16-17)، ففي السوق غير الكفؤ فان المعلومات والتوقعات تكون متباينة بين المدراء والمستثمرين حول الأرباح والمخاطر المستقبلية للشركة، ويقوم المدراء بتغيير معدل ومبلغ التوزيعات كوسيلة لإيصال المعلومات الى المستثمرين للتقليل من فجوة المعلومات الحاصلة بين المدراء والمستثمرين (Pandey, 2015: 9-10).

(5) نظرية تكلفة الوكالة

ان احدى الفرضيات التي وضعها (M&M) والتي تتعلق بالسوق الكفؤ هو عدم وجود تعارض بين مصالح المدراء ومصالح حملة الاسهم، وعملياً ان مثل هكذا افتراض غير موجود، اذ ان اهداف حملة الاسهم تختلف بشكل كبير عن اهداف المدراء، مما يدفع بالمدراء الى ان يتصرفوا بطريقة قد تكون مكلفة لحملة الاسهم، مثل الانفاق المفرط على احتياجاتهم الشخصية او كثرة الاستثمار في المشاريع بغض النظر عن ما اذا كانت مربحة ام لا، ووفق هذه النظرية فان سياسة التوزيع ذات النسبة العالية سوف تكون بمثابة آلية للرقابة، فعند ارتفاع مقدار التوزيعات ستخفض النقدية المتاحة للاستثمار ونتيجة لذلك فان حملة الاسهم الذين يرغبون بالسيطرة على سلوك المدراء فيما يتعلق بالاستثمار يمكنهم المطالبة بتوزيعات عالية وابقاء مصادر مالية قليلة لإدارة الشركة. (Abu Khalaf, 2012: 19-21)

(6) نظرية المتبقي من الأرباح

ان مضمون هذه النظرية ان المساهمين طالما هم يسعون الى تعظيم ثروتهم، فأنهم لا يمانعون من قيام الشركة باحتجاز الأرباح واعادة استثمارها اذا توفر لديها فرص استثمارية جديدة ومربحة شرط ان يكون معدل العائد على الأرباح المستثمرة داخل الشركة يفوق معدل العائد المطلوب من قبل حملة الاسهم فيما لو تمت عملية استثمار الأرباح الموزعة عليهم خارج الشركة، وان هذه النظرية تشير الى ان الشركة سوف تغطي كل الفرص الاستثمارية المتاحة لديها من الأرباح المتحققة والمتبقي من الأرباح يتم توزيعه، وهذا يعني ان مقدار التوزيع من الأرباح سوف يتباين سنوياً وفقاً لمقدار الأرباح المتحققة وحجم الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة، فالتوزيعات لا تخرج عن كونها وسيلة لتوزيع الفائض من الأرباح، وان اجراء او عدم اجراء توزيعات لا يؤثر على قيمة الشركة (الزبيدي، 2008: 625-626).

2.2 الدراسات السابقة

1. دراسة (مطروود وجبر، 2011) هدفت الى اختبار وتقييم العلاقة بين تكلفة رأس المال والقيمة السوقية المتمثلة بمجموع اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واستخدام معدل العائد المطلوب للتعبير عن تكلفة رأس المال وتم احتسابه باستخدام نموذج كوردن. وشملت عينة البحث مجموعة من شركات القطاع الصناعي والخدمي والزراعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي انطبقت عليها الشروط التي حددها البحث، وقد استخدمت علاقات الارتباط والانحدار واختبار (t-test) لاختبار فرضياته. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها ان قيمة الشركات العراقية تتأثر بكلفة رأس مالها اكثر من غيرها من المتغيرات، كما ان الاعتماد على حق الملكية في تركيبة رأس المال يؤدي الى تحقيق نسب النمو اعلى للشركة في المستقبل.
2. دراسة (الفريجي ومطروود، 2017) ويعد اختيار هيكل رأس المال احد المواضيع المهمة والتي اخذت حيزاً واسعاً بين المختصين والباحثين في ادبيات الادارة المالية وهذا ما خلق جدلاً فلسفياً كبيراً حول اختيار هيكل التمويل الامثل وقد قدمت نظريات عديدة اختلفت في وجهات النظر حول أمثلية هيكل رأس المال وعلاقته بقيمة الشركة هذا من جانب ومن الجانب

الأخر استخدام المعدل الموزون لكلفة التمويل وتأثيره على قرارات الاستثمار للشركات كميّار لقبول او رفض الفرص الاستثمارية ان هذا الجدول في الفكر المالي ولد عدة نماذج لقياس تكلفة التمويل الممتلك وبتعدد نماذج قياس تكلفة التمويل الممتلك وتقديمها لكلف مختلفة للشركة نفسها باختلاف الأنموذج المستخدم الامر الذي سوف يعكس على المعدل الموزون لكلفة رأس المال مما سيؤثر على المستثمر وبالتالي إرباك القرار المالي في الاستثمار والتمويل، ولتحقيق اهداف البحث فقد تم اختيار مجموعة من الشركات المكونة لمؤشر ستاندر أند بور (500 S&P) والبالغة (20) شركة للسنوات (2014-2005)، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اهمها لا توجد علاقة بين أدنى معدل موزون لتكلفة رأس المال وقيمة الشركة للشركات عينة الدراسة عدا في حالات تناقضت وتضاربت مع المنطق المالي حيث سجل المعدل الموزون لكلفة رأس المال معدلات سالبة وهذا يعطي أدلة وشواهد على الأفكار التي جاء بها الاتجاه الثاني.

3. دراسة (عناد وجبر، 2022) هدفت الدراسة الى التعريف بطبيعة إدارة الأرباح ودوافع تبنيها واستراتيجاتها، وأبرز عواملها بشكل يساعد في تعزيز معلومات لاصحاب القرار، وتحديد ما إذا كانت ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح تؤثر على هيكل رأس المال للشركات عينة البحث. وتم الإعتماد على نموذج جونز المعدل (1995) من أجل قياس إدارة الأرباح وانموذج (CAMP) لقياس المعدل الموزون لكلفة هيكل رأس المال، تكون مجتمع البحث من كافة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2019)، اما عينة البحث فشملت (26) شركة انطبقت عليها الشروط، وقد توصلت الدراسة الى ان (53%) من الشركات عينة البحث قد مارست ادارة الارباح طيلة مدة البحث (2010-2019)، اما الشركات المتبقية فقد كانت ممارستها بفترات متفاوتة. كما تبين بانه يوجد تأثير لممارسة ادارة الارباح في تكلفة هيكل رأس المال في الشركات عينة البحث، اذ بينت النتائج علاقة عكسية ضعيفة وذات معنوية احصائية ما بين تكلفة هيكل رأس المال وممارسة ادارة الارباح للشركات. اما اهم التوصيات التي تم التوصل اليها فكانت ينبغي على ادارة الشركات إدراك المخاطر التي قد تنجم عند ممارسة إدارة الأرباح على الأداء والقيمة السوقية للشركة .

2.3. صياغة الفرضية

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسية الآتية:

- توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة معنوية احصائية بين التغير في السياسات المحاسبية وكلفة رأس المال.

3. منهجية الدراسة

استند الباحث في هذا الجانب على عدة وسائل للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة والتي من اهمها التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبحسب توافرها في سوق العراق للأوراق المالية .

3.1. عينة الدراسة

لقد تمثلت عينة الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية (ISX) الذي تأسس ليساهم في بناء اقتصاد قوي والمساهمة بتشجيع الادخار وتطوير وتنظيم القطاع الاقتصادي من خلال ما يوفره من قدرات ووسائل وتنظيمات ولوائح تساهم في تنظيم الشركات والمؤسسات الاقتصادية العراقية وتطويرها من خلال إقرار وتفعيل مفاهيم الشفافية والإفصاح والحوكمة والمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، مما يؤدي الى ايجاد الثقة في الاقتصاد الوطني ويضمن الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وتتحقق فيه الأهداف الرئيسية التالية:

✓ توفر الحماية لحملة الأسهم.

✓ تحقق العدالة والكفاءة والشفافية للمعاملات.

✓ التقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية.

الأمر الذي يجعل هذا السوق يمتلك آلية لعرض الشركات من قطاعات أعمال مختلفة. وقد سعى الباحث إلى أن تشمل الدراسة جميع القطاعات العاملة في السوق البالغ عددها تسعة قطاعات، وتكونت العينة من 32 شركة مدرجة في السوق، ويوضح الجدول رقم(1) تقسيم الشركات عينة البحث على حسب القطاع

جدول (1): توزيع العينة حسب القطاعات

القطاع	عدد الشركات عينة البحث
الاستثمار	5
الاتصالات	2
الفنادق	7
الخدمات	5
الزراعي	5
التامين	5
التحويل المالي	3
المجموع	32

3.2. جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع البيانات على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث أن هذه التقارير يتم إعدادها على وفق مجموعة من المعايير والقواعد المحاسبية، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات النافذة. لذلك سيتم دراسة

التقارير المالية لبيان مدى التزام إدارات الشركات في سوق العراق للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي على وفق المعايير الدولية والقواعد المحاسبية العراقية، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات العراقية النافذة، وقد تم اختيار العينة بحيث تكون ممثلة للواقع قدر الإمكان. وقد امتدت الدراسة من سنة 2015 الى سنة 2020 بمعنى انها امتدت لمدة 6 سنوات وبذلك تكون عدد المشاهدات 32 * 6 سنوات = 192 مشاهدة

3.3. قياس المتغيرات

• التغيير في السياسات المحاسبية

وقع الاعتماد على الفقرات اعلاه لغرض قياس المتغير المستقل والمتمثل في التغيير في السياسات المحاسبية ولغرض قياس هذا المتغير فقد تم ترميزها على اساس المتغيرات الافتراضية مبنية على التقارير المالية حيث اذا كانت الشركة عينة البحث تمارس التغيير في السياسات المحاسبية يتم اعطائها نسبة معينة وحسب التغيير في السياسة واذ لم تمارس التغيير في السياسات المحاسبية يتم اعطائه الرمز (0)

جدول (2): الترميز الخاص بالمتغير المستقل الثاني التغيير في السياسات المحاسبية

الفقرات	التسلسل
سياسة التغيير في مقسوم الأرباح	Y1
سياسة التغيير في مخصصات الاندثار	Y2
سياسة التغيير في سياسة تمويل الهيكل المالي	Y3
سياسة التغيير في سياسة الاقتراض	Y4
سياسة التغيير في سياسة الاستثمار	Y5

وبعد ان يتم تحديد كل سنة للمصرف او الشركة سيتم جمع ما يخص كل سنة للشركات وذلك لا يظهر التحليل بصورة مبسطة لأن التحليل لكل شركة على حدة ولكل سنة سيزيد عدد الجداول بصورة كبيرة مما يفقد التحليل اهميته وهدفه لذلك سنعتمد على التحليل الاجمالي.

• تكلفة رأس المال

تناولت الدراسات والأبحاث العديد من المقاييس والمنهجيات الخاصة بقياس وتقييم تكلفة رأس المال، وسيتم تناول النموذج الأكثر شيوعاً في الأبحاث والدراسات والمستخدم لقياس تكلفة رأس المال هو نموذج توزيع الأرباح :
يفترض هذا النموذج بأن الأرباح النقدية التي ستوزعها الشركة في السنوات القادمة ستتمو بنسبة ثابتة، الأمر الذي يتطلب من المستثمرين تحديد الأرباح النقدية المتوقع توزيعها من قبل الشركة بعد نهاية المدة الأولى فقط، بذلك يكون احتساب تكلفة رأس المال بموجب هذا النموذج كالآتي (Paramasivan&Subramanian,2009:68):

$$K_e = \frac{D_1}{N_p}$$

حيث ان:

Ke : تكلفة رأس المال

D1 : العائد المتوقع من السهم

NP : سعر السهم الحالي

3.4. نموذج البحث

يوضح نموذج الدراسة كل المتغيرات قيد الدراسة، وقد تم استعمال نموذج الانحدار المتعدد الذي يوضح تأثير مجموعة من المتغيرات (المتغير المستقلة) على متغير واحد (المتغير التابع) وتم صياغة المعادلة كما يلي:

معادلة 1 :

$$e_{it} + \beta_0 + \beta_1 = \text{التغيير في السياسات المحاسبية}$$

4. النتائج والتوصيات

4.1. التحليل الوصفي

اظهر التحليل لعينة الدراسة ما يأتي :

1. التغيير في السياسات المحاسبية للقطاعات

• أولاً: قطاع الاستثمار :

يمكن بيان نتائج تحليل قطاع الاستثمار والبالغ عدد شركاته ضمن العينة 5 شركات للسنوات 2015-2020 بالجدول الآتي :

جدول (3): يبين نتائج قياس التغير في السياسات المحاسبية لقطاع الاستثمار للسنوات (2015-2020)

الإفصاحات المحاسبية	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2015	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2016	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2017	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2018	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2019	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2020	الوسط الحسابي
Y1	3%	5%	2%	0%	4%	2%	0.027
Y2	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0
Y3	50%	36%	33%	31%	23%	27%	0.333
Y4	40%	32%	52%	36%	12%	24%	0.327
Y5	35%	22%	12%	26%	42%	34%	0.285

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الاستثمار للسنوات 2015-2020

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي :

- (1) لقد بلغت اعلى نسبة للتغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي لشركات قطاع الاستثمار في الفقرة الثالثة (3y) والتي تختبر (التغير في سياسة تمويل الهيكل المالي) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي (27%-23%-31%-33%-36%-50%) على التوالي حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ((0.333) وهو الوسط الحسابي الأعلى لنسب التغير مما يدل على عدم اعتماد شركات قطاع الاستثمار على مصدر واحد للتمويل ولكن على عدة مصادر تتغير بحسب احتياجات الشركة.
- (2) وقد حل في المرتبة الأخيرة التغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار لشركات قطاع الاستثمار في الفقرة الثانية (y2) حيث بلغت نسب التغير فيها 0% ولجميع السنوات وبالتالي كان الوسط الحسابي لهذه الفقرة ((0)) وهو الوسط الحسابي الأقل لنسب التغير وهذا يرجع من وجهة نظر الباحث إلى التزام الشركات بنسب الاندثار التي يفرضها النظام المحاسبي الموحد .

• **ثانياً: قطاع الاتصالات :**

يمكن بيان نتائج تحليل قطاع الاتصالات والبالغ عدد شركاته ضمن العينة شركتين للسنوات 2015-2020 بالجدول الآتي:

جدول (4): يبين نتائج قياس التغير في السياسات المحاسبية لقطاع الاتصالات للسنوات (2015-2020)

الإفصاحات المحاسبية	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2015	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2016	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2017	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2018	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2019	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2020	الوسط الحسابي
Y1	20%	33%	35%	23%	10%	20%	235.0
Y2	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0
Y3	30%	21%	32%	38%	31%	30%	0.303
Y4	18%	17%	22%	12%	20%	15%	173.0
Y5	10%	15%	25%	10%	12%	7%	132.0

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الاتصالات للسنوات 2015-2020

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي :

- (1) بلغت اعلى نسبة للتغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي في شركات قطاع الاتصالات في الفقرة الثالثة (3y) والتي تقيس (التغير في سياسة تمويل الهيكل المالي) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي (30%-31%-38%-32%-21%-30%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ((0.303) وهو الوسط الحسابي الأعلى لنسب التغير مما يدل على عدم اعتماد شركات قطاع الاتصالات على مصدر واحد للتمويل ولكن على عدة مصادر تتغير بحسب احتياجات الشركة .
- (2) وقد حل في المرتبة الأخيرة التغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار في الفقرة الثانية (y2) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار (0%) لجميع السنوات وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ((0)) وهو الوسط الحسابي الأقل لنسب التغير وهذا يرجع من وجهة نظر الباحث إلى التزام الشركات بنسب الاندثار التي يفرضها النظام المحاسبي الموحد .

• **ثالثاً: قطاع الفنادق :**

يمكن بيان نتائج تحليل قطاع الفنادق الذي يتصف العمل فيه بالموسمية حيث ينشط في مواسم معينة ويقل نشاطه في مواسم اخرى ويبلغ عدد شركاته ضمن العينة 7 شركات للسنوات 2015-2020 بالجدول الآتي:

جدول (5): يبين نتائج قياس التغير في السياسات المحاسبية لقطاع الفنادق للسنوات (2020-2015)

الإفصاحات المحاسبية	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2015	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2016	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2017	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2018	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2019	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2020	الوسط الحسابي
Y1	20%	22%	23%	25%	21%	25%	0.227
Y2	2%	1%	1%	1%	1%	2%	0.013
Y3	25%	21%	32%	33%	30%	30%	0.285
Y4	17%	25%	22%	23%	22%	20%	0.215
Y5	21%	22%	20%	14%	25%	12%	0.190

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الفنادق للسنوات 2020-2015

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي :

(1) بلغت اعلى نسبة للتغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي في شركات قطاع الفنادق في الفقرة الثالثة (3y) والتي تقيس (التغير في سياسة تمويل الهيكل المالي) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي (30%-30%-32%-33%-21%-25%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.285) وهو الوسط الحسابي الأعلى لنسب التغير مما يدل على عدم اعتماد شركات قطاع الفنادق على مصدر واحد للتمويل ولكن على عدة مصادر تتغير بحسب احتياجات الشركة.

(2) وقد حل في المرتبة الأخيرة التغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار الفقرة الثانية (2y) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار (2%-1%-1%-1%-1%-2%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.013) وهو الوسط الحسابي الأقل لنسب التغير وهذا يرجع من وجهة نظر الباحث إلى التزام الشركات بنسب الاندثار التي يفرضها النظام المحاسبي الموحد.

• رابعاً: قطاع الخدمات :

- يمكن بيان نتائج تحليل قطاع الخدمات الذي يمتاز بضعف التداول فيه مقارنةً بالقطاعات الأخرى العاملة في سوق العراق للأوراق المالية وتبلغ عدد شركاته ضمن العينة 5 شركات للسنوات 2020-2015 بالجدول الآتي:

جدول رقم (6): يبين نتائج قياس التغير في السياسات المحاسبية لقطاع الخدمات للسنوات (2020-2015)

الإفصاحات المحاسبية	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2015	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2016	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2017	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2018	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2019	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2020	الوسط الحسابي
Y1	15%	23%	23%	25%	20%	22%	0.213
Y2	5%	1%	4%	1%	1%	4%	0.027
Y3	30%	21%	32%	30%	32%	30%	0.292
Y4	18%	22%	22%	25%	20%	20%	0.212
Y5	21%	23%	20%	14%	25%	20%	0.205

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الخدمات للسنوات 2020-2015

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي :

(1) بلغت اعلى نسبة للتغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي في شركات قطاع الخدمات في الفقرة الثالثة (3y) والتي تقيس (التغير في سياسة تمويل الهيكل المالي) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة تمويل الهيكل المالي (30%-30%-32%-30%-21%-30%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.291) مما يدل على عدم اعتماد شركات القطاع على مصدر واحد للتمويل ولكن على عدة مصادر تتغير بحسب احتياجات الشركة.

(2) وقد حل في المرتبة الأخيرة التغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار الفقرة الثانية (2y) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار (4%-1%-4%-1%-1%-5%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.027) وهو الوسط الحسابي الأقل لنسب التغير وهذا يرجع من وجهة نظر الباحث إلى التزام الشركات بنسب الاندثار التي يفرضها النظام المحاسبي الموحد.

• خامساً: القطاع الزراعي :

يمكن بيان نتائج تحليل القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات الاقتصادية المهمة لأي بلد إلا أنه يعاني في العراق من التدهور بسبب غياب الدعم الحكومي عنه وتبلغ عدد شركاته ضمن العينة (5) شركات للسنوات 2020-2015 بالجدول الآتي:

جدول (7): يبين نتائج قياس التغير في السياسات المحاسبية للقطاع الزراعي للسنوات (2015-2020)

الإفصاحات المحاسبية	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2015	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2016	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2017	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2018	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2019	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2020	الوسط الحسابي
Y1	22%	20%	15%	22%	21%	15%	0.192
Y2	0%	1%	4%	1%	1%	4%	0.018
Y3	20%	20%	20%	20%	20%	20%	0.200
Y4	22%	22%	22%	25%	20%	20%	0.218
Y5	15%	15%	15%	15%	15%	20%	0.158

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالقطاع الزراعي للسنوات 2015-2020

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي :

- (1) بلغت اعلى نسبة للتغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الفقرة الرابعة (4y) وهي سياسة التغير في سياسة الاقتراض لشركات القطاع الزراعي حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لهذه السياسة (-20%-25%-22%-22%) 22% على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.218) وهو الوسط الحسابي الأعلى لنسب التغير مما يدل على عدم اعتماد شركات القطاع على سياسة واحدة للاقتراض فيها ولكنها تتغير بحسب احتياجات الشركة.
- (2) وقد حل في المرتبة الأخيرة التغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار الفقرة الثانية (2y) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار (5%-1%-4%-1%-4%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.018) وهو الوسط الحسابي الأقل لنسب التغير وهذا يرجع من وجهة نظر الباحث إلى التزام الشركات بنسب الاندثار التي يفرضها النظام المحاسبي الموحد.

سادساً : قطاع التأمين:

يمكن بيان نتائج تحليل قطاع التأمين الذي يمتاز بضعف التداول فيه مقارنةً بالقطاعات الأخرى العاملة في سوق العراق للأوراق المالية نتيجة ضعف الوعي التأميني في العراق وتبلغ عدد شركاته ضمن العينة 5 شركات للسنوات 2015-2020 بالجدول الآتي:

جدول (8): يبين نتائج قياس التغير في السياسات المحاسبية لقطاع التأمين للسنوات (2015-2020)

الإفصاحات المحاسبية	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2015	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2016	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2017	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2018	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2019	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2020	الوسط الحسابي
Y1	30%	32%	33%	33%	31%	34%	0.322
Y2	3%	3%	2%	2%	2%	3%	0.025
Y3	32%	34%	33%	33%	25%	33%	0.317
Y4	23%	18%	25%	33%	25%	22%	0.243
Y5	22%	23%	25%	20%	12%	15%	0.195

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع التأمين للسنوات 2015-2020

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي :

- (1) بلغت اعلى نسبة للتغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في قطاع التأمين في الفقرة الأولى (1y) سياسة التغير في مقسوم الأرباح حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مقسوم الأرباح (30%-32%-33%-33%) 34% على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ((0.321) وهو الوسط الحسابي الأعلى لنسب التغير مما يدل على عدم اعتماد شركات القطاع على سياسة واحدة لتوزيع مقسوم الأرباح فيها ولكن على عدة سياسات تتغير بحسب ظروف الشركة وارباحتها.
- (2) وقد حل في المرتبة الأخيرة التغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار الفقرة الثانية (2y) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار حيث بلغت نسب التغير (3%-2%-2%-2%-3%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ((0.025) وهو الوسط الحسابي الأقل لنسب التغير وهذا يرجع من وجهة نظر الباحث إلى التزام الشركات بنسب الاندثار التي يفرضها النظام المحاسبي الموحد.

سابعاً : شركات التحويل المالي :

يمكن بيان نتائج تحليل قطاع شركات التحويل المالي الذي يمتاز بالتداول الجيد فيه مقارنةً بالقطاعات الأخرى العاملة في سوق العراق للأوراق المالية وتبلغ عدد شركاته ضمن العينة 10 شركات للسنوات 2015-2020 بالجدول الآتي:

جدول (9): يبين نتائج قياس التغير في السياسات المحاسبية لقطاع التحويل المالي للسنوات (2020-2015)

الإفصاحات المحاسبية	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2015	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2016	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2017	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2018	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2019	نسبة التغير في السياسات المحاسبية لسنة 2020	الوسط الحسابي
Y1	25%	33%	21%	12%	22%	33%	0.243
Y2	3%	3%	3%	3%	3%	4%	0.032
Y3	25%	22%	21%	22%	25%	24%	0.232
Y4	22%	23%	25%	23%	21%	20%	0.223
Y5	26%	26%	27%	16%	17%	18%	0.217

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة لقطاع التحويل المالي للسنوات 2020-2015

من الجدول أعلاه يتضح ما يأتي :

- (1) بلغت اعلى نسبة للتغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في قطاع التحويل المالي في الفقرة الأولى (1y) سياسة التغير في مقسوم الأرباح حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مقسوم الأرباح (25%-33%-21%-12%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.241) وهو الوسط الحسابي الأعلى لنسب التغير مما يدل على عدم اعتماد شركات القطاع على سياسة واحدة لتوزيع مقسوم الأرباح فيها ولكن على عدة سياسات تتغير بحسب ظروف الشركة وارباحتها.
- (2) وقد حل في المرتبة الأخيرة في شركات التحويل المالي التغير في الإفصاح عن السياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار الثانية (2y) حيث بلغت نسب التغير بالسياسات المحاسبية لسياسة التغير في مخصصات الاندثار حيث بلغت نسب التغير (3%-3%-3%-3%-4%) على التوالي وبلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (0.031) وهو الوسط الحسابي الأقل لنسب التغير وهذا يرجع من وجهة نظر الباحث إلى التزام الشركات بنسب الاندثار التي يفرضها النظام المحاسبي الموحد.

2. قياس تكلفة رأس المال**• أولاً: قطاع الاستثمار :**

يبين الجدول رقم (10) تحليل تكلفة رأس المال لقطاع الاستثمار للشركات عينة الدراسة.

جدول (10): يبين قياس تكلفة رأس المال لقطاع الاستثمار للسنوات (2020-2015)

المتغير	تكلفة رأس المال لسنة 2015	تكلفة رأس المال لسنة 2016	تكلفة رأس المال لسنة 2017	تكلفة رأس المال لسنة 2018	تكلفة رأس المال لسنة 2019	تكلفة رأس المال لسنة 2020	الوسط الحسابي
K	-0.37	-1.7	-0.49	-0.51	-2.3	-0.74	-1.02

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الاستثمار للسنوات 2020-2015

يعرض الجدول اعلاه نتائج قياس تكلفة رأس المال لقطاع الاستثمار المالي حيث يتبين:

- (1) ان جميع كلف رأس المال لهذا القطاع سالبة.
- (2) إن أقل تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2019 حيث بلغت (-2.3).
- (3) إن أعلى تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2015 حيث بلغت (-0.37).
- (4) تذبذب تكلفة رأس المال في هذا القطاع صعوداً ونزولاً وعدم وجود نمط واضح لها.
- (5) بلغ الوسط الحسابي لتكلفة رأس المال في هذا القطاع (-1.02).

• ثانياً: قطاع الاتصالات :

يبين الجدول رقم (11) تحليل تكلفة رأس المال لشركات قطاع الاتصالات لعينة الدراسة.

جدول (11): يبين قياس تكلفة رأس المال لقطاع الاتصالات للسنوات (2020-2015)

المتغير	تكلفة رأس المال لسنة 2015	تكلفة رأس المال لسنة 2016	تكلفة رأس المال لسنة 2017	تكلفة رأس المال لسنة 2018	تكلفة رأس المال لسنة 2019	تكلفة رأس المال لسنة 2020	الوسط الحسابي
K	0.05	0.01	0.02	0.07	0.08	0.02	0.042

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الاتصالات للسنوات 2020-2015

يعرض الجدول اعلاه نتائج قياس تكلفة رأس المال لقطاع الاتصالات المالي حيث يتبين:

- (1) ان جميع كلف رأس المال في هذا القطاع موجبة.
- (2) إن أقل تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2016 حيث بلغت (0.01).
- (3) إن أعلى تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2019 حيث بلغت (0.08).

- (4) تذبذب تكلفة رأس المال في هذا القطاع صعوداً ونزولاً وعدم وجود نمط واضح لها.
(5) بلغ الوسط الحسابي لتكلفة رأس المال في هذا القطاع (0.042).

• **ثالثاً: قطاع الفنادق:**

يبين الجدول رقم (12) تحليل تكلفة رأس المال لشركات قطاع الفنادق لعينة الدراسة.

جدول (12): يبين قياس تكلفة رأس المال لقطاع الفنادق للسنوات (2015-2020)

المتغير	تكلفة رأس المال لسنة 2015	تكلفة رأس المال لسنة 2016	تكلفة رأس المال لسنة 2017	تكلفة رأس المال لسنة 2018	تكلفة رأس المال لسنة 2019	تكلفة رأس المال لسنة 2020	الوسط الحسابي
K	14.0	0.09	0.01	0.19	0.13	-0.02	0.09

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الفنادق للسنوات 2015-2020

يعرض الجدول اعلاه نتائج قياس تكلفة رأس المال لقطاع الاستثمار المالي حيث يتبين:

- (1) ان جميع كلف رأس المال في هذا القطاع موجبة ما عدا سنة 2020 كانت سالبة.
(2) إن أقل تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2020 حيث بلغت (-0.02).
(3) إن أعلى تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2018 حيث بلغت (0.19).
(4) تذبذب تكلفة رأس المال في هذا القطاع صعوداً ونزولاً وعدم وجود نمط واضح لها.
(5) بلغ الوسط الحسابي لتكلفة رأس المال في هذا القطاع (0.09).

• **رابعاً: قطاع الخدمات :**

يبين الجدول رقم (13) تحليل تكلفة رأس المال لشركات قطاع الخدمات لعينة الدراسة

جدول (13): يبين قياس تكلفة رأس المال لقطاع الخدمات العراقية للسنوات (2015-2020)

المتغير	تكلفة رأس المال لسنة 2015	تكلفة رأس المال لسنة 2016	تكلفة رأس المال لسنة 2017	تكلفة رأس المال لسنة 2018	تكلفة رأس المال لسنة 2019	تكلفة رأس المال لسنة 2020	الوسط الحسابي
K	-0.43	-0.53	-0.42	-0.09	-0.25	-0.18	-0.32

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع الخدمات للسنوات 2015-2020

يعرض الجدول اعلاه نتائج قياس تكلفة رأس المال لقطاع الخدمات حيث يتبين:

- (1) ان جميع الكلف في هذا القطاع سالبة.
(2) إن أقل تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2016 حيث بلغت (-0.53).
(3) إن أعلى تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2019 حيث بلغت (-0.09).
(4) تذبذب تكلفة رأس المال في هذا القطاع صعوداً ونزولاً وعدم وجود نمط واضح لها.
(5) بلغ الوسط الحسابي لتكلفة رأس المال في هذا القطاع (-0.32).

• **خامساً: القطاع الزراعي :**

يبين الجدول رقم (14) تحليل تكلفة رأس المال لشركات للقطاع الزراعي لعينة الدراسة

جدول (14): يبين قياس تكلفة رأس المال للقطاع الزراعي للسنوات (2015-2020)

المتغير	تكلفة رأس المال لسنة 2015	تكلفة رأس المال لسنة 2016	تكلفة رأس المال لسنة 2017	تكلفة رأس المال لسنة 2018	تكلفة رأس المال لسنة 2019	تكلفة رأس المال لسنة 2020	الوسط الحسابي
K	0.28	0.12	0.07	0.04	0.04	0.15	0.12

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالقطاع الزراعي للسنوات 2015-2020

يعرض الجدول اعلاه نتائج قياس تكلفة رأس المال للقطاع الزراعي حيث يتبين:

- (1) ان جميع الكلف في هذا القطاع موجبة.
(2) إن أقل تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2018 و2019 حيث بلغت (0.04).
(3) إن أعلى تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2015 حيث بلغت (0.28).
(4) إن تكلفة رأس المال في هذا القطاع كانت تسير بنمط متناقص تدريجياً في السنوات 2015-2019 وارتفعت بشكل مفاجيء في سنة 2020.
(5) بلغ الوسط الحسابي لتكلفة رأس المال في هذا القطاع (0.12).

• **سادساً: قطاع التأمين:**

يبين الجدول رقم (15) تحليل تكلفة رأس المال لشركات قطاع التأمين للشركات عينة الدراسة.

جدول (15): يبين قياس تكلفة رأس المال لقطاع التأمين للسنوات (2020-2015)

المتغير	تكلفة رأس المال لسنة 2015	تكلفة رأس المال لسنة 2016	تكلفة رأس المال لسنة 2017	تكلفة رأس المال لسنة 2018	تكلفة رأس المال لسنة 2019	تكلفة رأس المال لسنة 2020	الوسط الحسابي
K	0.36	0.36	0.35	0.26	0.05	0.35	0.29

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع التأمين للسنوات 2020-2015

يعرض الجدول اعلاه نتائج قياس تكلفة رأس المال لقطاع التأمين حيث يتبين:

- (1) ان جميع الكلف في هذا القطاع موجبة.
- (2) إن أقل تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2019 حيث بلغت (0.05).
- (3) إن أعلى تكلفة لرأس المال في هذا القطاع كانت سنة 2015 و2016 حيث بلغت (0.36).
- (4) إن تكلفة رأس المال في هذا القطاع كانت ثابتة في سنتي 2015 و2016 ثم ابتدأت تسير بنمط متناقص تدريجيًا في السنوات 2015-2019 وارتفعت بشكل مفاجئ في سنة 2020.
- (5) بلغ الوسط الحسابي لتكلفة رأس المال في هذا القطاع (0.29).

• سابقًا: شركات التحويل المالي :

يبين الجدول رقم (16) تحليل تكلفة رأس المال لشركات التحويل المالي لعينة الدراسة

جدول (16): يبين قياس تكلفة رأس المال لقطاع التحويل المالي للسنوات (2020-2015)

المتغير	تكلفة رأس المال لسنة 2015	تكلفة رأس المال لسنة 2016	تكلفة رأس المال لسنة 2017	تكلفة رأس المال لسنة 2018	تكلفة رأس المال لسنة 2019	تكلفة رأس المال لسنة 2020	الوسط الحسابي
K	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بقطاع التحويل المالي للسنوات 2020-2015

يعرض الجدول اعلاه نتائج قياس تكلفة رأس المال لقطاع التحويل المالي حيث يتبين:

- (1) ان جميع الكلف في هذا القطاع موجبة.
- (2) تساوي تكلفة رأس المال في هذا القطاع (0.01)
- (3) وجود نمط ثابت لتكلفة التمويل في هذا القطاع.
- (4) بلغ الوسط الحسابي لتكلفة رأس المال في هذا القطاع (0.01).

4.2. اختبار الفرضية

تنص الفرضية الرئيسية على انه: "توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية بين التغيير في السياسات المحاسبية وكلفة رأس المال" لأجل اختبار الفرضية الحالية تم تقدير التأثير التغيير في السياسات المحاسبية وكلفة رأس المال عند مستوى معنوية 0.05، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول (17): معادلة الانحدار تأثير دور بين التغيير في السياسات المحاسبية وكلفة رأس المال

معامل الانحدار	قيمة الدلالة الإحصائية
التغيير في السياسات المحاسبية	0.0688
تأثير السنوات	نعم
تأثير القطاعات	نعم
R2	29.40
R2 global	25.16
Wald chi2	4.32
مستوى الاحتمالية	(0.0009)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تعد القوة التفسيرية للنموذج كبيرة، لأن Wald يساوي (4.32) مع مستوى عالٍ جدًا من الأهمية ($prob > 0.0009 = \chi^2$) مما يعني أن النموذج مهم عند مستوى 1%. علاوة على ذلك، بما أن نموذج الانحدار الخاص بنا يعتمد على تقدير التأثير العشوائي، فإننا نركز على مربع R الذي يساوي 29.40%. أيضًا، يمثل إجمالي R المربع 25.16%.

من الجدول السابق يتضح أنه يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية للتغيير في السياسات المحاسبية على تكلفة رأس المال حيث كانت قيمة معنوية اختبار Z مساوية ل 0.0688 وهي أكبر من 0.05. وتدل هذه النتيجة على ان عند تغيير السياسات المحاسبية للشركة يطالب المستثمرون بعلاوة مخاطر أعلى مما يزيد من تكلفة رأس المال نظرا لعدم توفر معلومات كافية لديهم حول هذا التغيير.

5. الخاتمة

إن توافر الشفافية في خصائص المعلومات تساعد على إعطاء معلومات أكثر دقة وثقة وبالتالي يتمكن مستخدمو القوائم المالية من التنبؤ والتوصل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة تعتمد على المعلومات ذات الجودة والتي تمتاز بالخصائص المطلوبة التي تعمل على تحسين عملية اتخاذ القرارات، وان الشفافية في الإفصاح تخفض من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة كفاءة السوق .

تمثل تكلفة رأس المال العائد الذي يطلبه المستثمرون لاستثمار اموالهم في الشركات لذا فهي تعكس العائد على الشركات ان يدفعه للمستثمرين، او المعدل المطلوب الذي يتوقع المستثمرون الحصول عليه من الشركات.

الشفافية في الإفصاح عنصر أساسي في إيجاد بيئة آمنة للمستثمرين؛ من خلال التزام الشركات المدرجة في السوق بالإفصاح عن التطورات المهمة، والأحداث الجوهرية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب ودون تأخير مما يتيح للمستثمرين اتخاذ قراراتهم وفق هذه المعلومات.

ان هيكل رأس المال يساعد على تقييم المخاطر والمساعدة على توليد القيمة الحقيقية للشركة وكذلك يمكن ان يكون هو المفتاح الحقيقي لتحقيق الازدهار المستقبلي للشركة.

اشرت نتائج قياس تكلفة رأس المال وفق النموذج الذي تم استخدامه لقياس تكلفة رأس المال أن اعلى تكلفة لرأس المال كانت في قطاع المصارف، مقارنة بالقطاع الصناعي الذي كان ذو تكلفة رأس المال منخفضة هذا يعد مؤشرا ايجابيا على تحقيق عائد يرضى او يجذب المستثمرين في الاستثمار لدى تلك الشركات ويزيد من ثقة المستثمرين.

لوحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين التغير في السياسات المحاسبية وتكلفة رأس المال، وان قوة الارتباط تتميز بكونها قوية جدا وهي عند مستوى معنوية اقل من (0.05)، الامر الذي يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية احصائية بين التغير في السياسات المحاسبية وتكلفة رأس المال عند مستوى معنوية 0.05).

يوصي الباحث القائمين على دراسة انشاء وتطوير سوق الأوراق المالية والجهات الاكاديمية والمهنية ذات العلاقة دراسة المتطلب المحاسبي لذلك السوق بشكل عام ومنه مستوى الإفصاح بشكل خاص والعمل على تحقيق ذلك، اذ لاحظ الباحث ان معظم الدراسات والندوات التي خصصت ونظمت بخصوص اقامة وانشاء سوق الأوراق المالية قد ركزت على المتطلبات التنظيمية والتشريعية والقانونية للسوق واغفلت المتطلب المحاسبي له .

إصدار معايير محلية تدعم وتعزز من دور الشفافية في الإفصاح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . العمل على رفع مستوى الإفصاح المحاسبي الوارد في التقارير المالية، من خلال تظافر جهود الشركات المساهمة، ومدققي الحسابات وهيئة الأوراق المالية وتطوير التشريعات لمواكبة المستجدات، وتعزيز عملية الإفصاح عن المعلومات بما يلبي احتياجات المستثمرين وترشيد قراراتهم، ومعالجة أسباب عدم الإفصاح عن المعلومات للشركات المدرجة بسوق العراق . قيام الشركات بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية، لأن ذلك يعمل على زيادة ثقة المستثمرين فيها وينعكس ايجاباً على أسعار الأسهم في السوق جنبا إلى جنب، مع مستوى ربحية الشركات وتوزيعاتها.

المصادر

- [1] تيجاني، بالرقى .. (2005) .. موقف المنهج المعياري والمنهج الايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، 79-110.
- [2] الحسن، أنس أحمد عمر وسند، ياسر تاج السر محمد .. (2016) .. دور التقارير المالية الدورية والسياسات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في الحد من مخاطر الأزمات المالية. مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، مجلد 5، العدد 15، 26-48.
- [3] حمدان، علام محمد موسى .. (2014) .. العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثيرها بصعوبات التمويل الخارجي" مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 1، 63-81.
- [4] حميد، أحمد ، فارس اشرف، سعد حسين. (2016). تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة راس المال درلسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية" مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، م12. ع 34.
- [5] رياء، فاتن علي .. (2016) .. أثر السياسة المحاسبية العدوانية على تكلفة رأس المال المملوك للشركات السورية المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 6.
- [6] الزبيدي، حمزة محمود .. (2008) .. الإدارة المالية المتقدمة. عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- [7] سعد توفيق، عبود ونادية أبو فخرة. (2003) (الأسواق والمؤسسات المالية. مطبعة دارالسلام.
- [8] الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة. الطبعة الأولى، ذات السلاسل.

- [9] العايدى، ثروت مصطفى علي. (2019). إشكالية تعدد بدائل القياس المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة وأثرها على دلالة القوائم المالية-دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 العدد 1.
- [10] عبد الله، خالد أمين .. (2004). علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية .. دار وائل للنشر. الطبعة الثانية ..
- [11] عقون آمنة وبن طوبولة ندى .. (2018). تأثير تكلفة هيكل رأس المال على قيمة المؤسسة المدرجة في البورصة، رسالة ماجستير ، جامعة قالمة - الجزائر ..
- [12] عناد، علي جاسم محمد وجبر، شذى عبد الحسين .. (2022). تأثير ادارة الارباح في هيكل رأس المال دراسة تحليلية في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، 2022، المجلد 14، العدد 2، الصفحات 172-195.
- [13] غالي، جورج دانيال .. (2001). تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات اللفية الثالثة .. الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية .
- [14] الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد. (2011). اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوقي عمان والعراق للأوراق المالية. اطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد.
- [15] الفرجي، حيدر نعمة ومطرو، لميس محمد .. (2017). اثر المعدل الموزون لكلفة راس المال في قيمة المنشأة في اطار انموذجي (Gorden،CAPM) دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في مؤشر (S&P). مجلة كلية التراث الجامعة، 2017، المجلد 1، العدد 21، الصفحات 231-263.
- [16] القاضي، حسين ودحود، حسين. (2006). مراجعة الحسابات - الأساسيات .. منشورات جامعة دمشق
- [17] المشهداني، غسان محمد نومان. (2017). أثر التكلفة المرجحة لرأس المال في تعظيم ثروة المالك دراسة اختبارية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط.
- [18] مطرود، لميس محمد وجبر، شذى عبد الحسين .. (2011). قياس وتحليل كلفة تكلفة رأس المال وعلاقتها بقيمة الشركة دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة كلية التراث الجامعة، 2011، المجلد 1، العدد 11، الصفحات 211-238.
- [19] المليجي، هشام حسن عواد. (2006). إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر. مجلة، الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، فرع بنها، العدد الثاني.
- [20] Abu Khalaf, B. K. (2012). Dividend smoothness, determinants and impact of dividend announcements on share prices: empirical evidence from Jordan (Doctoral dissertation, Heriot-Watt University).
- [21] Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F. (2009). Fundamentals Of Financial management, 12th Edition, USA, South-Western Cengage Learning.
- [22] Hendriksen, Eldon. S. (2005), Accounting Theory, Fourth Edition, Richard, Irwin, Inc, Illinois.
- [23] Higson Andrew, (2002) "An Exploration of the Financial Reporting Expectations Gap", November.
- [24] Hong Kong Accounting Standard 8. (2018). Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors.
- [25] Hong, H., & Kacperczyk, M. (2009). The price of sin: The effects of social norms on markets. Journal of Financial Economics, 93(1),15-36.
- [26] IAS 8.(2017) Accounting policies, changes in accounting estimates and errors.
- [27] Mohaisen, H. A., Al-Abedi, T. K., & Saeed, H. S. (2021). The Impact of Accounting Disclosure According to Integrated Business Reports on the Value of the Company and the Cost of Capital: An Empirical Study in Iraq Stock Exchange. *Technology*.p330.
- [28] Nnadi, M.A. (2010) The effect of mergers and acquisitions on the dividend policy of banks, Thesis submitted to gain the degree of Doctor of Philosophy, Coventry University.
- [29] Pandey, Vijay Shankar (2015) Signaling Effect of Dividend Decision on The Market Price of Select Listed Companies, Thesis submitted to gain the degree of Doctor of Philosophy in Business administration, Department of Business administration \ university of Lucknow.
- [30] Verrecchia, Robert E, April (2001), "Essays on Disclosure" Journal of Accounting & Economics, Vol. 32, pp. 97-180.
- [31] Weli, W., & Betseda, Y. (2021). Information asymmetry and firm value on web-based integrated reporting system quality. *Quality-Access to Success*, 22(184).



AL- Rafidain University

PISSN: (1681-6870); EISSN: (2790-2293)

Journal of AL-Rafidain
University College for Sciences

Available online at: <https://www.jruc.s.iq>

JRUCS

Journal of AL-Rafidain
 University College
 for Sciences

Changes in Accounting Policies and Their Impact on the Cost of Capital: An Analytical Study in the Stock Market

Sajjad A. Dhiab acc.sjjad86@gmail.com	Sonda Weli sonda.weli@fsegs.usf.tn
Faculty of Economic Sciences and Management, University of Sfax, Sfax, Tunisia	Faculty of Economic Sciences and Management, University of Sfax, Sfax, Tunisia

Article Information

Article History:

Received: September, 19, 2024

Accepted: September, 28, 2024

Available Online: December, 31, 2025

Keywords:

Accounting policies, stock market, cost of capital

Abstract

The study aims to demonstrate the change in accounting policies and its impact on the cost of capital in Iraqi companies. It seeks to review an important topic, namely, changes in accounting policies, by presenting a conceptual introduction to accounting policies and how they affect financial reports prepared by companies and the cost of capital, as well as the correlation and impact between changes in accounting policies and the cost of capital. The Iraq Stock Exchange was chosen as a sample because it has a mechanism for listing companies from all sectors. All sectors operating in the market were included, with 32 listed companies from seven sectors. The study's timeframe was limited to the financial reports of the sampled companies for the fiscal years 2015-2020 within the spatial limits of the Iraq Stock Exchange. After delving into the practical and theoretical aspects of the study, it was concluded that there is a statistically significant negative relationship between changes in accounting policies and the cost of capital, as increased changes in policies reduce the cost of capital. The study recommends that those responsible for establishing and developing the stock market, as well as relevant academic and professional bodies, study the accounting requirements of that market in general, and the level of disclosure in particular, and work to achieve that. The researcher noted that most studies and seminars dedicated to establishing and developing the stock market focused on its regulatory, legislative, and legal requirements, neglecting its accounting requirements and the need to issue local standards that support and enhance transparency in disclosure for companies listed on the Iraq Stock Exchange

Correspondence:

Sajjad A. Dhiab

acc.sjjad86@gmail.comDOI: <https://doi.org/10.55562/jruc.s.v58i1.2>